جـــامعة عـــــباس لـــــغرور خـــــــنشلـــــة

كليـــــة الحقـــوق و العلـــــوم السياسيـــــة

ملتقـــــى وطنـــي حـــول:

"عصرنة قطاع العدالة في الجزائر بين التطلعات و التحديات"

يوم:2022/11/08

تندرج هذه المداخلة ضمن **المحور الرابع**

و المعنون بـ: الإدارة الإلكترونية و دورها في عصرنة قطاع العدالة

عنـوان المـــداخلة:

الإدارة الإلكترونية كآلية لترقية خدمات قطاع العدالة في الجزائر

من إعـــــــــداد:

د. فـــرح رواقات

جامعة عباس لغرور –خنشلة–

البريد الإلكتروني:**farah.rouaguet@gmail.com**

السنة الجامعية: 2021–2022

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى فاعلية الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء قطاع العدالة، من خلال إبراز أهمية الإدارة الإلكترونية و هذا سنتعرف عليه في **المحور الأول**، حيث تم التطرق إلى الأهداف التي تسعى الإدارة الإلكترونية إلى تحقيقها، و كذا الآثار الإيجابية الناجمة عنها، بالإضافة إلى التعرف على دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الوظائف الإدارية، أما **المحور الثاني** فيتضمن التعرف على كيفية مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير قطاع العدالة و ذلك من خلال تجسيد عدالة رقمية، و أيضا اعتماد منظومة معلوماتية مركزية للمعالجة الآلية للمعطيات المتعلقة بالنشاط القضائي، و كذلك تدعيم الحقوق و الحريات الفردية، وفي الأخير تم التوصل إلى مجموعة من النتائج و التوصيات.

و منه فإن هذه الورقة البحثية ستعالج النقاط التالية:

المحور الأول: أهمية الإدارة الإلكترونية

المحور الثاني :مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير قطاع العدالة

الكلمات المفتاحية:

الإدارة الإلكترونية، قطاع العدالة

Abstract:

This study aims to shed light on the effectiveness of electronic administration in improving the performance of the justice sector, by highlighting the importance of electronic administration, and this we will learn about in the first axis, where the objectives that electronic administration seeks to achieve, as well as the positive effects resulting from it, were addressed. In addition to identifying the role of electronic administration in the development of administrative functions, as for the second axis, it includes identifying how electronic administration contributes to the development of the justice sector,

through the embodiment of digital justice, as well as the adoption of a central information system for the automated processing of data related to judicial activity, as well as strengthening Individual rights and freedoms, and in the end, a set of results and recommendations were reached.

Hence, this research paper will address the following points:

The first axis: the importance of electronic management

The second axis: the contribution of electronic administration to the development of the justice sector

key words:

Electronic administration, justice sector

مــقدمــة:

شهد العصر الحالي العديد من التطورات المتسارعة والتغيرات المتلاحقة نتيجة الانفجار المعرفي و الثورة المعلوماتية و الاتصالات، هذا التقدم في تكنولوجيا المعلومات و المعرفة أدى الى ظهور أساليب و أدوات وطرق وتقنيات جديدة في كل المجالات، و بالأخص في مجال الادارة و وظائفها كما فرض على الدول والحكومات إعادة تقييم الأداء الحكومي و إعادة النظر في وظائفها التقليدية والخدمات التي تقدمها للمواطن.

من هنا سعت الدولة الجزائرية كغيرها من الدول إلى تحسين وتطوير الخدمة العمومية ، حيث استفادت من تجارب ناجحة خاصة في مجال تكريس الإدارة الإلكترونية في قطاعاتها الحكومية، فكان الاهتمام الكبير في هذا الشأن بقطاع العدالة على اعتبار أنه أحد المرافق ذات الأهمية البالغة لارتباط خدماته بالمصالح الضرورية للمواطنين، الشيء الذي دفع الدولة الجزائرية الى السعي نحو تطويرها، تماشيا والمتطلبات الحديثة في مجال تقديم الخدمات التي من بينها السرعة والفعالية، وذلك من خلال استحداث نوع جديد على مستواها ألا وهي الخدمة الإلكترونية، بدلا من الطرق التقليدية بهدف القضاء على البيروقراطية في المعاملات، وكذلك حماية الحقوق المقررة للمواطنين، وهذا بتكريس تشريعات وأنظمة مواكبة لهذا النوع من الخدمات ذات الطابع التقني والمعقد، من خلال رصد أغلفة مالية خاصة بذلك والاعتماد على التكنولوجيات الحديثة في المجال الإداري وتأطير وتكوين الكفاءات البشرية على الخدمات الرقمية، ما أسفر على تحول نوعي في الخدمات المقدمة من محاكمة عن بعد، الإمضاء الإلكتروني، السوار الإلكتروني، و استخراج المواطنين والمحامين للوثائق والعرائض إلكترونيا، وبالتالي بناء فضاء معلوماتي إلكتروني في التعامل الإداري مع مختلف الفاعلين مع قطاع العدالة في سبيل تحقيق العدل والمساواة، وتقريب الإدارة من المواطن، ومكافحة الفساد.

مــن هنــا يمكــن طــرح الإشكاليــة التاليــة:

كيف يمكن الإعتماد على الإدارة الإلكترونية لترقية خدمات قطاع العدالة؟

المحـور الأول: أهميــة الإدارة الإلكترونيــة

تعد الإدارة الإلكترونية من الاتجاهات الحديثة في الإدارة، وذلك لاستخدامها التقنيات الإلكترونية المتقدمة ذات التأثير الفعال في حياة الناس، وهي تمثل إحدى مفاهيم الثورة الرقمية التي تتيح للجميع المعرفة والخدمات الإدارية في أقل وقت ممكن وبأقل تكلفة، فموضوع الإدارة الالكترونية يكتسي أهمية بالغة، انطلاقا من كون التحول نحو الخدمة العامة الإلكترونية هو أساس ترشيد الخدمات العمومية، وتحسينها، والنهوض بجهودها، بما يؤسس لتطوير وتطبيق مفاهيم الحكم الراشد.

فالإدارة الإلكترونية بكل بساطة هي الانتقال من إنجاز المعاملات و تقديم الخدمات العامة من الطريقة التقليدية اليدوية إلى الشكل الإلكتروني من أجل استخدام أمثل للمال و الوقت و الجهد، أي إنجاز مختلف المعاملات الإدارية و تقديم الخدمات العامة عبر شبكة الانترنت أو الانترانات بدون أن يضطر العملاء من الإنتقال إلى الإدارات شخصيا لإنجاز معاملاتهم مع ما يترافق من إهدار للوقت و الجهد و الطاقات.[1]

أولا: أهداف الإدارة الإلكترونية

نموذج الإدارة الإلكترونية يوفر الكثير من فرص النجاح ، والوضوح والدقة في تقديم الخدمات ، وإنجاز المعاملات ، وبالتالي يمثل ثورة تحول مفاهيمي ونقلة نوعية في نموذج الخدمة العمومية، إضافة إلى ذلك أصبح التحول نحو الإدارة الالكترونية يمثل توجها عالميا ، يشجع على تبني نظم الخدمات الإلكترونية التي تؤسس في النهاية إلى مقولة نهاية الإدارة العامة التقليدية.

من هنا تبرز أهمية الإدارة الإلكترونية في مدى تحقيقها لعدد من الأهداف التي من أهمها:

- تبسيط الإجراءات وخفض التكاليف وتقديم خدمات عالية الجودة.
- تقليل الوقت اللازم لإتمام تنفيذ المعاملات الإدارية.
- دقة وموضوعية العمليات المنجزة.
- تعزيز التواصل بين مختلف إدارات المنظمة ومع المنظمات الأخرى داخل وخارج المنظمة.
- التقليل بشكل كبير من استخدام الورق وسيكون له تأثير إيجابي على عمل المنظمة.

– تقليل استخدام الورق يحل مشكلة تخزين وتسجيل مختلف المعاملات. [2]

ثانيا: الآثار الإيجابية للإدارة الإلكترونية

فالإدارة الإلكترونية ترتكز أساسا على الاستخدام الكثيف للتكنولوجيات الحديثة كأسلوب جديد في التسيير، و بالتالي تراجع أشكال الخدمة العامة التقليدية إلى نمط جديد يرتكز على البعد التكنولوجي و المعلوماتي، لإعادة صياغة الخدمات العمومية ، وجعلها قائمة على الإمكانات المتميزة للانترنت وشبكات الأعمال، وبالتالي التحول نحو الإدارة الالكترونية كمفهوم يعبر عن السرعة والتفاعل الآني واختراق الحدود و فيما يلي سنتعرف على مجموعة من النقاط التي تلخص لنا الآثار الإيجابية الناجمة عن تطبيق الإدارة الإلكترونية.

1. **تسهيل الحصول على الخدمات الإلكترونية:**

إن أهم ما تقوم به الإدارة الإلكترونية هو جعل الإدارة بكوادرها أكثر استجابة ومساءلة ومحاسبة لقراراتها ونشاطاتها الإدارية، من خلال سرعة الأداء والاستجابة للمعلومات المطلوبة في خدمة الأفراد. [3]

2. **خلق أثر إيجابي في المجتمع:**

من خلال تطوير معارف ومهارات تكنولوجيا المعلومات بين أفراده وذلك لتحقيق منافع اجتماعية وثقافية وتربوية وسياسية واقتصادية و مزايا استراتيجية من الإدارة الإلكترونية ، مما يساعد في نشر ثقافة الإدارة الإلكترونية واتساعها

3. **تعزيز الشفافية بتقديم معلومات موثوق فيها:**

ليتم تداولها بأمان ومصداقية فضلا عن توفير المال والوقت و الموارد المستعملة من قبل الإدارة و تفعيل نظم الرقابة على أداء الموظف العام. [4]

4.**تطوير مستوى أداء المؤسسات الحكومية:**

إحدى أهم مجالات الإدارة الإلكترونية تكمن في إدارة المؤسسات الحكومية، فيمكن تطوير المؤسسات باستخدامها بما يأتي:

–تطوير الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين وتسهيل إجراءاتها.

– تسهيل الأعمال والمعاملات التي يتم تقديمها للمواطنين وبالتالي يتم تحقيق التواصل بين المؤسسة والمواطن.

–تساعد الإدارة الإلكترونية المؤسسة في عرض نماذج وإجراءات تقديم خدماتها للمواطنين بطريقة أفضل.

–تسهيل حركة التعامل مع الموظفين في المؤسسات الحكومية.

–تمنح فرصة فتح قنوات تواصل جديدة بين المقمين على إدارة المؤسسة وبين المواطن، مما يقوم على تسهيل الأعمال والمعاملات الحكومية وينهي الكثير من الشكاوى والصعوبات المرتبطة بها.

–التحول إلى الحكومة الإلكترونية يؤدي إلى تحسين أداء الخدمات الحكومية بوقت أقصر وبجودة أعلى.

5.خفض تكاليف الإنتاج وزيادة ربح المؤسسة:

إن الشكل التقليدي للمؤسسة الذي يتم الاعتماد فيه على استعمال عدد كبير من الموظفين واستعمال الهياكل التنظيمية المعقدة، يختلف عن الشكل الإلكتروني للمؤسسة الذي يحتاج قوى عاملة قليلة دون الالتزام بمواقع جغرافية معينة، وهذا يقوم بدوره بانعكاسه على التكلفة ويؤدي إلى تخفيضها.

6.اتساع مجال الأسواق التي تتعامل فيها المؤسسة:

وذلك بسبب التغطية الكبيرة لشبكات الاتصال الإلكترونية والتي عن طريقها تزول القيود الجغرافية، وهذا يقوم بجعل المشتري يستحوذ على نسبة أكبر للاختيار والتفضيل بين المنتجات المتنوعة.

7.تحسين جودة المنتجات وزيادة الدرجة التنافسية:

المؤسسة تمنح الإدارة الإلكترونية للمؤسسة فرصة التواجد عن قرب من العملاء والمستهلكين، وهذا الأمر يقوم بتوفير المعلومات عن رغبات العملاء والمشترين وذلك فيما يرتبط بإنتاج المنتجات المطلوبة، وهذا بدوره يمكن المؤسسة من تطوير جودة المنتجات، فضلاً عن تطوير مستويات الخدمة المقدمة، مما يؤدي إلى زيادة التنافس المؤسسة مع المؤسسات الأخرى. [5]

ثالثا: مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير الوظائف الإدارية:

في إطار مواكبة التطورات التكنولوجية المتلاحقة والمتجددة لتحسين المرفق العام وتقريب الإدارة من المواطن و تطوير الخدمة العمومية و ترشيدها، كان للتقنيات التكنولوجية الحديثة دورا بارزا في تطوير الأداء الإداري والتقليل من تكاليف وكذا زمن الخدمة المقدمة، وذلك ما يشير بالضرورة إلى التحول من الإدارة الورقية او بالأصح التقليدية الى إدارة دون ورق ودون جهد واقل تكلفة و هي الإدارة الالكترونية، ويثار هنا التساؤل عن مدى أهمية الإدارة الإلكترونية بعدها نمطا جديدا يترك آثاره على نشاط المؤسسات ومجالات عملها و على استراتيجياتها ووظائفها؟

1. مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير عملية التخطيط:

أصبح التخطيط يتم بفعالية وقدرة على مواكبة التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات ومختلف المستجدات و يطلق عليه بنظام الإدارة الإلكترونية بـ(التخطيط الإلكتروني) و يعني تحديد ما يراد عمله آنيا و مستقبلا استنادا إلى تدفق معلوماتي داخل و خارج المؤسسة وذلك بالاستفادة من شبكات الاتصال لتسهيل انجاز متطلبات الأفراد وفقا لخطط طويلة الأمد وذات مرونة وكفاءة عاليتين[6]

2. مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير عملية التنظيم :

التنظيم يعد وظيفة إدارية مكملة لوظيفة التخطيط إذ يتم تحويل الاخير إلى واقع قابل للتنفيذ، و أصبحت عملية التنظيم تنفذ بشكل أكثر كفاءة و فعالية نتيجة التطورات الواسعة في مجال تكنولوجيا المعلومات و تسمى وظيفة التنظيم بـ(التنظيم الإلكتروني) إذ من خلاله يسمح للأفراد بالاتصال والتعاون مما intranet فيما بينهم والتواصل الواسع بين جميع العاملين في المؤسسة عن طريق الشبكة الداخلية يحقق التواصل الحقيقي في كل مكان من المؤسسة.[7]

3. مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير عملية الرقابة :

نتيجة للتطور الكبير في مجال البرمجيات و أنظمة المعلومات أصبح عمل الرقابة يتم بشكل أكثر كفاءة من الرقابة التقليدية التي تهتم بمقارنة الأهداف و المعايير المحددة مع الأداء الفعلي الاكتشاف الانحراف تصحيحه إذ تسمح الرقابة التي أطلق عليها(الرقابة الإلكترونية) بالرقابة الفورية من خلال استعمال الشبكة الداخلية للمؤسسة و كشف الانحراف في أعمال الإدارة أولا بأول من خلال تدقيقها للمعلومات ومتابعة العمليات المختلفة وسير القرارات المتنوعة و تصحيح الأخطاء في كافة أنواع المؤسسات.[8]

المحور الثاني: مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير قطاع العدالة في الجزائر

لقد تمكَّن قطاع العدالة، من قطع أشواط معتبرة، في مجال استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال، والتحول نحو العالم الرقمي، إذ تم تجسيد عديد المشاريع بغية الوصول إلى عدالة عصرية بالمعايير الدولية، لاسيما في مجال تسهيل اللجوء إلى القضاء لكافة شرائح المجتمع، تبسيط وتحسين الإجراءات القضائية، ترقية أساليب التسيير القضائي والإداري وكذا توفير وتطوير الخدمات القضائية عن بعد لفائدة المواطن والمتقاضي ومساعدي العدالة.

إذ سمحت الجهود المبذولة في هذا المجال بإنجاز و تطوير شبكة اتصال داخلي خاصة بقطاع العدالة تربط الإدارة المركزية بكافة الجهات القضائية و المؤسسات العقابية و كذا الهيئات تحت الوصاية بواسطة الألياف البصرية و التي تعد بمثابة بنية تحتية و قاعدة ماديو ضرورية لاستغلال مختلف الأنظمة المعلوماتية المطورة من طرف كفاءات القطاع.

أولا: نحو تجسيد عدالة رقمية

-اعتماد تقنية التصديق والتوقيع الإلكترونيين في المجال القضائي، وفقا للقانون رقم 15-03، المؤرخ في 01 فيفري 2015، المتعلق بعصرنة العدالة، من خلال استحداث مركز شخصنة الشريحة للإمضاء الإلكتروني وإنشاء سلطة التصديق الإلكتروني، وتمكين كافة المتدخلين في نشاط القطاع، من إمهار الوثائق الإدارية والمحررات القضائية بتوقيع إلكتروني موثوق، بهدف إتاحة الخدمات القضائية عن بعد.

-تمكين المواطن من استخراج القسيمة رقم 03 لصحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية ممضاتين إلكترونيا، عبر الانترنت.

-تمكين الجالية الجزائرية بالخارج من الحصول على شهادة الجنسية ممضاة إلكترونيا و ذلك عبر الممثليات الدبلوماسية أو القنصلية بالخارج.

- تمكين الجالية الجزائرية بالخارج و الأجانب الذين سبق لهم الإقامة بالجزائر من الحصول على القسيمة رقم03 لصحيفة السوابق العدلية ممضاة إلكترونيا و ذلك عبر الممثليات الدبلوماسية أو القنصلية بالخارج.

-إتاحة الإمكانية للمحامين لسحب النسخة العادية من الأحكام و القرارات القضائية الموقعة إلكترونيا عبر الانترنت.

-توفير خدمة سحب النسخة العادية للقرارات الصادرة عن المحكمة العليا و مجلس الدولة موقعة إلكترونيا انطلاقا من المجالس القضائية دون الحاجة إلى التنقل إلى مقر الجهة القضائية المصدرة لها.

-توفير خدمة التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة بسجلات الحالة المدنية لتمكين المواطنين من تقديم طلبات التصحيح والوثائق المرفقة بها، عبر الإنترنت أو على مستوى أقرب محكمة أو بلدية وكذا على مستوى الممثليات الدبلوماسية أو القنصليات بالخارج.

-مواصلة رقمنة الملف القضائي في جميع مراحله بما في ذلك التبادل الالكتروني للعرائض خارج الجلسات.

-توفير إمكانية تتبع مآل القضايا و الإطلاع على منطوق الحكم عبر البوابة الإلكترونية لوزارة العدل.

-فتح عناوين إلكترونية لاستفادة المواطن من الخدمات القضائية عن بعد و إتاحة خدمة المصادقة على صحة الوثائق القضائية، الموقعة إلكترونيا والمسحوبة عبر الإنترنت.

-استحداث مركز للنداء بعنوان قطاع العدالة قصد التكفل بانشغالات المواطنين والمتقاضين والرد عن استفساراتهم ذات الصلة بالمجالين القضائي والقانوني، من خلال الرقم الأخضر (10-87)

-تمكين مختلف الإدارات والهيئات العمومية من الاطلاع وسحب صحيفة السوابق القضائية (البطاقة رقم 2)، ممضاة إلكترونيا.

-تحسين وسائل التحصيل من خلال اعتماد آلية تحصيل الغرامات والمصاريف القضائية من طرف الجهات القضائية التي تستند على نظام آلي متكامل وقاعدة معطيات وطنية، مع إقرار التحفيزات في مجال تنفيذ الأحكام القضائية، بتمكين المعنيين من الاستفادة من نظام الدفع بالتقسيط ومن نسبة تخفيض المبالغ المستحقة في حالة التسديد الطوعي.

-إنشاء **أرضية للتكوين عن بعد.**

-إنشاء أرضية النيابة عن بعد لتمكين الأشخاص الطبيعية أو المعنوية (الإدارات والمؤسسات، الشركات الخاصة والجمعيات، ...) من تقديم الشكاوى أو العرائض أمام النيابة عن بعد.

-تمكين المواطن من التسجيل للإستفادة من خدمة استخراج النسخة الإلكترونية عن بعد، لصحيفة السوابق القضائية (القسيمة رقم 3)، للمدانين وغير المدانين.

-استحداث فضاءين بالموقع الالكتروني الرسمي لوزارة العدل:

1. انشغالات لتلقي انطباعات وتطلعات وانشغالات المواطنين عن بعد، بخصوص مختلف خدمات مرفق العدالة.

2. اقتراح لتلقي اقتراحات ومساهمات المواطنين عن بعد، بخصوص تحسين نوعية خدمات مرفق العدالة.

<u>ثانيا:اعتماد منظومة معلوماتية مركزية للمعالجة الآلية للمعطيات المتعلقة بالنشاط القضائي</u>

-استحداث نظام معلوماتي موحد و مؤمن خاص بالقطاع لضمان انسجام وتوافق المعطيات بغرض تسهيل استغلالها وتفادي تكرار البيانات.

-اعتماد تقنية المحادثة المرئية في تنظيم المحاكمات عن بعد على الصعيدين الوطني والدولي، ساهمت بشكل كبير في تسهيل الإجراءات القضائية والتسريع من وتيرة الفصل في القضايا، من خلال سماع الشهود والأطراف والخبراء عن بعد واجتناب تحويل المحبوسين.

استخدام ذات الآلية لتنظيم جلسات العمل والمحاضرات والدورات التكوينية.-

<u>ثالثا: تطوير أساليب تسيير الإدارة القضائية</u>

-اعتماد نظام التسيير الإلكتروني للوثائق الإدارية والقضائية وكذا سجلات الحالة المدنية الممسوكة على مستوى المجالس القضائية، قصد الإستغلال الأمثل لأرشيف القطاع و**المساهمة في تجسيد مبدأ الإدارة الإلكترونية.**

-إرسال الوثائق وتبادل المعلومات باستخدام البريد الإلكتروني الداخلي للقطاع.

-تكريس آلية إرسال تقارير الخبرة ممضاة إلكترونيا وتبادل الوثائق بصفة الكترونية، بين الجهات القضائية والمصالح العلمية للضبطية القضائية.

-اعتماد آلية إرسال الوثائق و الإجراءات القضائية بالطريق الإلكتروني قصد تمكين الجهات القضائية من إرسال الاستدعاءات إلكترونيا، عوضا عن إرسالها بالطرق القانونية التقليدية، وإعلام المتقاضي بمآل قضيته، وبمختلف المعلومات التي تخصه بواسطة مجرد رسائل نصية قصيرة.

-استحداث واجهة بحث لتسهيل الاطلاع على المعلومة القانونية والاجتهادات القضائية من طرف المختصين في القانون والمتعاملين الاقتصاديين عن طريق بوابة القانون الجزائري، حيث *تسمح هذه البوابة بالاطلاع على"المكسب المحقق لقطاع العدالة في تقديم خدمات قضائية عن بعد ترقى إلى تطلعات مختلف شرائح المجتمع كإمكانية الولوج مجانا والاطلاع على القرارات الصادرة عن المحكمة العليا ابتداء من سنة 1989 إلى غاية 2019 أي ما يشمل 30 سنة من القرارات المنشورة والمصنفة حسب الغرف وحسب المواضيع وكذا القرارات الصادرة عن مجلس الدولة والقرارات الصادرة عن الغرفة التجارية والبحرية والغرفة الاجتماعية، بالإضافة إلى إمكانية الاطلاع على مختلف أعداد المجلات القضائية الصادرة عن المحكمة العليا*، ومن شأن هذه البوابة إعطاء رؤية شفافة ومستقبلية حول التطبيقات القضائية للأحكام القانونية، ما يساهم في التعريف أكثر بالقانون الجزائري لفائدة البحث العلمي في المجالات القانونية والمتعامل الاقتصادي الجزائري والأجنبي، خاصة عندما يتعلق الأمر بعالم التجارة ومناخ الأعمال. [9]

رابعا: تدعيم الحقوق والحريات الفردية

-**استحداث مصلحة مركزية للبصمات الوراثية**، يديرها قاض وتساعده خلية تقنية، تشرف على عملية إنشاء وإدارة قاعدة المعطيات الوطنية للبصمات الوراثية، وفقا لأحكام القانون رقم 16-03، المؤرخ في 19 جوان 2016 المتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص، .وذلك لضمان الحماية القانونية للمعطيات الوراثية المحفوظة على مستواها

-استحداث **نظام معلوماتي بيومتري**، يقوم على استغلال خصائص البصمة البيومترية، وقاعدة معطيات بيومترية وطنية لتشمل جميع بصمات المتابعين قضائيا ونزلاء المؤسسات العقابية، من أجل المساهمة في التعرف على الهوية في وقت قياسي وإضفاء المرونة والسرعة على الإجراءات القضائية وكذا تسهيل عملية تسيير المؤسسات العقابية وتفادي حالات انتحال الشخصية.

–استحداث نظام آلي يرمي إلى محاربة ظاهرة اختطاف الأطفال يمكن من الإعلان عن إنذار بحالة اختطاف الأطفال عبر مختلف وسائل الإعلام، قصد النشر الواسع للمعلومة بصفة آنية وعن بعد، وكذا المساعدة في إجراءات البحث والتحري من طرف كافة شرائح المجتمع [10] .

الخـاتمــة:

و على ضوء ما تم عرضه نستنتج أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال أصبحت بمثابة رافعة أساسية لتحديث القطاع العمومي، فأمام محيط يعرف تحولات متواصلة وإكراهات مختلفة تجد الإدارة نفسها بكل مكوناتها، مدعوة إلى التلاؤم مع هذا السياق لإنجاح مشروع التغيير الذي تحدثه الوسائل التكنولوجية في أفق إقرار إدارة الكترونية، قد تساهم في إحداث تغييرات ايجابية على العلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها.

وتجدر الإشارة إلى أن الانتقال من الإدارة التقليدية الى الإدارة الالكترونية يرتبط دائما بتهيئة الظروف والمناخ الملائم ، فأفضل سيناريو للوصول إلى تطبيق سليم لاستراتيجية الإدارة الالكترونية و تحقيق الآثار والنتائج المنتظرة منها لا يتحقق في إدارة تشوبها اختلالات بنيوية ، فالأجدر إصلاح هذه الاختلالات و العمل على التجديد و التطوير، كما أن استعمال الإدارة الإلكترونية يجب أن يبنى على إنفاق معقلن و ذلك باستحضار تكلفة هذه البرامج الإلكترونية مقابل الأثر و الدور الذي تستهدفه

و الجزائر في هذا الصدد سعت إلى عصرنة وتطوير المرافق العمومية بشكل عام ومرفق العدالة بشكل خاص، حيث سعت إلى تبسيط الإجراءات القضائية وتقريب العدالة من المواطن ، إضافة إلى القضاء على الأرشيف الورقي واستبداله بالأرشيف الالكتروني ضمانا لمبدأ الاقتصاد في تكلفة القطاع ، كما استبدل القطاع بعض العقوبات السالبة للحرية والرقابة القضائية بواسطة السوار الالكتروني ، وتصحيح الأخطاء المادية للمغتربين دون التنقل إلى أرض الوطن ، كما أصبح للمواطن أن يستخرج الوثائق الإلكترونية القضائية بواسطة الولوج إلى شبكة الأنترنيت، ورغم أن هذه الرقمنة بسطت الإجراءات القضائية، كل هذ يتم عن طريق بإدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في جميع نشاطاته الادارية والقضائية، في ظل ما يسمى برقمنة المرفق العام، بالإضافة إلى سعيها نحو مواجهة تحديات العصر ومسايرة التطورات وهذا لا يتأتى إلا بتوفير جملة من المتطلبات.

وبما أن الإدارة الإلكترونية هي عملية تطويرية ونشاط اتصالي تفاعلي حديث يعمل على ربط البيئة التنظيمية بمجتمع المعلومات فإنها تحتاج إلى إمكانيات مادية وبشرية محددة؛ حيث أن تطبيقها في ظل

عدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية أمر لا فائدة منه، نتيجة بطء الأداء وعدم الاستفادة من السرعة والدقة التي توفرها الإدارة الإلكترونية

فالجزائر لها القدرة على تحسين مستوى جاهزيتها الإلكترونية من خلال تعبئة رأس المال البشري والخدمات الإلكترونية على الرغم من تأخرها نسبيا، إلا أنها تشهد تحسنا وتقدما ولو بسيطا في تطبيق وتطوير الإدارة الإلكترونية.

كحوصلة للموضوع نستنتج بأن عصرنة قطاع العدالة لن يتحقق دون عصرنة أساليب تسييره، التي تشمل أساسا وضع منظومة معلوماتية مركزية بوزارة العدل لمعالجة واستغلال جميع المعطيات الشخصية كصحيفة السوابق العدلية مثلا أو شهادة الجنسية، بالإضافة إلى تكريس فكرة استعمال الوثائق الإلكترونية والاستغناء عن المحررات الورقية دون أن ننسى ضرورة الاعتماد على التصديق الإلكتروني، كل هذا وغيره سيعزز لا محالة من ثقة المواطنين والمتقاضين بالإدارة، ويخفف الأعباء على القضاة والمتهمين والمحسوبين وجميع الفئات المعينة، وبالتالي ضمان حماية الحقوق والحريات وكذا حماية المجتمع من جميع أشكال الإجرام، وكذا مواكبة التطورات والتوجهات الاقتصادية الجديدة، من خلال تنفيذ أكثر فعالية لأدوات السياسة الجزائية الجديدة التي تستهدف خصوصا الجرائم الاقتصادية والمالية، وبصورة عامة الجرائم المنظمة والجريمة الإلكترونية.

و في هذا الصدد ارتأينا تقديم مجموعة من التوصات موضحة في النقاط التالية:

–ضرورة الانتقال نحو الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الحكومية، نظرا لأهميتها في رفع مستويات الأداء، وتعزيز كفاءة العمل الإداري، إضافة إلى أهمية توفير المستلزمات المالية والمادية الداعمة لبيئة الإدارة الالكترونية في المؤسسات الحكومية، وتحديث الأنظمة الإدارية والتعليمات المتعلقة بها بما يتناغم مع تطبيق مفهوم الإدارة الالكترونية، مع ضرورة مواءمة البيئة القانونية في المؤسسات الحكومية بما يتلاءم مع تطبيق الإدارة الالكترونية، وأن يكون التحول للإدارة الالكترونية تدريجيا مع نظام للمتابعة والتقييم، ومؤشرات قياس لضمان جودة التحول، ومواجهة التحديات، ومعالجة الانحرافات إن وجدت.

–وجوب إقامة تطبيقة خاصة بالتحريات الأولية التي تسمح بتبادل المحاضر والملفات الخاصة بالتحريات الأولية عن بعد بين جهات الضبطية القضائية عبر هذه التطبيقة إلكترونيا.

–العمل على التطبيق الفعلي لمشروع تبادل المذكرات والعرائض بين المحامين على مستوى المجالس القضائية في القضايا المدنية والتجارية وغيرها التي تستلزم إلزامية التمثيل بمحامي، من خلال التبادل عن بعد لكل ملفات القضية إلى غاية يوم الجلسة التي تستوجب الحضور.

–السعي إلى إقامة مصانع خاصة لتوفير سوار إلكتروني محلي بتكلفة تتماشى مع ميزانية الدولة وكذا ضمان صيانته في حالة حدوث أي خلل أو عطل فيه، مع ضرورة توفير آليات التواصل الفعالة التي تضمن مراقبة كل تحركات واضع السوار، وذلك لتمكين تطبيق هذه الطريقة البديلة عن عقوبة الحبس بصورة كاملة.

– الاعتماد على مهندسين وخبراء في تكنولوجيا الإعلام والاتصال للتعامل بالتطبيقات الإلكترونية الموضوعة من قبل الوزارة على مستوى المؤسسات العقابية والعمل على تطويرها وإنشاء قواعد بيانات حسب الاحتياجات الخاصة للقطاع.

–جعل السلطة التقديرية لتطبيق المراقبة الإلكترونية لقاضي الحكم أو قاضي تطبيق العقوبات، لأن خبرته تسمح له بتحديد هل الأسباب المقدمة موضوعية أم لا.

–العمل على التجسيد أكثر لفكرة المحاكمات عن بعد والتي بدأ العمل بها بصورة فعلية مؤخرا في ظل جائحة كورونا وما رتبته من آثار إيجابية خاصة من جانب تسريع الفصل في النزاعات بين الأفراد مهما كان مكان تواجدهم.

–اجراء عمليات التقويم المختلفة اللازمة لمتابعة العمل الاداري وتحسينه وذلك باستخدام التقنيات المتاحة باستخدام الحاسب الالي.

– توفير برامج متطورة في المنظمة من أجل أداء العمل الاداري بدقة و رفع كفاءة الموظفين، والذي بدوره يساهم في تطوير العمل الاداري ويزيد من فاعليته من خلال الوصول الى المعلومات الضرورية للإدارة العليا المسؤولة.

– تحسين فعالية الاداء واتخاذ القرارات من خلال اتاحة المعلومات والبيانات لمن أرادها، وتسهيل الحصول عليها من خلال تواجدها على الشبكة الداخلية مهما كان البعد الجغرافي.

– تعمل الشبكات علدن خلق فرص الابداع والابتكار على مستوى المدراء والعاملين، لوجود مرونة في العمل وانفتاحهم على المحيط الخارجي.

– انسجام وظائف الموظفين و اتفاقها مع مؤهلاتهم ومهاراتهم، مما يؤدي الى ابتكار طرق جديدة تعمل على تبسيط اجراءات العمل وبالتالي تؤدي الى اداء جيد.

–تحسين الاداء الوظيفي، يتطلب عناصر بشرية مؤهلة ومدربة في مجال تكنولوجيا المعلومات، بمعنى هناك قدرة في احداث التغيرات المناسبة في العناصر البشريةبما يلائم العمل ومراحل تنفيذه

كتوصية أخيرة، ضرورة التكوين وتنمية ثقافة استعمال التكنولوجيات الحديثة للموظفين، وإشراكهم في جهود التطوير والتحسين، بالإضافة ضرورة تكييف التطبيقات والعتاد المستخدم مع واقع الإدارة العمومية وتوحيد طرق العمل المستخدمة من أجل الرفع من المستوى الوظيفي للعاملين.

الإحالات و الهوامش

[1] أحمد السيد كردي. "أهداف الإدارة الإلكترونية". متحصل عليه من :
https://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/230398 ، تاريخ الإطلاع: 22.09.2022

[2] إسراء هشام. "متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في التعليم"، متحصل عليه من:
https://mqaall.com/requirements-for-applying-electronic-management-in-education/.تاريخ الإطلاع:02.10.2022

[3] زينة فؤاد صبري الحيالي، ظافر مدحي فيصل الدوري، **أثر الإدارة الإلكترونية على العقد الإلكتروني دراسة مقارنة**، العراق: دروب المعرفة للنشر و التوزيع، ص ص12،13.

[4] غازي فوازن، ضيف هلا العدوان، "الإدارة العامة الإلكترونية و اثرها على النظام القانوني للمرافق العامة (دراسة مقارنة في النظام القانوني الأردني و الإماراتي)". **أطروحة دكتوراه**، (جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الدراسات العليا)، ص 17

[5] آية الطبر. "أهمية الإدارة الإلكترونية"، متحصل عليه من:
https://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9#cite_note-، تاريخ الإطلاع: 17.09.2022

[6] محمد بن سعيد العريشي، "امكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتربية و التعليم بالعاصمة المقدسة (بنين)". **رسالة ماجستير**، (جامعة ام القرى، كلية التربية، 2008) ،ص 52

[7] نجم عبود نجم، **الإدارة الإلكترونية**، المملكة العربية السعودية: دار المريخ ، 2004، ص 127

[8] هيثم حمود الشبلي، مروان محمد النسور، **ادارة المنشآت المعاصرة**، الأردن: دار صفاء للنشر و التوزيع، 2009 ، ص446

[9] متحصل عليه من وكالة الأنباء الجزائرية، الموقع: https://www.aps.dz/ar/algerie/106556-2021-05-13-14-16-17، تاريخ الإطلاع: 18.09.2022

[10] متحصل عليه من الموقع الرسمي لوزارة العدل، الموقع: https://www.mjustice.dz/ar/modernisation-2-2-2/،تاريخ الإطلاع: 19.09.2022